صدور لائحة قانون الشركات قبل العيد

علمت «الأنباء» أن القطاع القانوني في وزارة التجارة والصناعة انتهى من اعداد القرار الوزاري الخاص بصدور اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية التي انفردت «الأنباء» بنشرها في عددها الصادر بتاريخ 7 يونيو الماضي. وسيرفع القطاع القانوني قرار لائحة الشركات لوزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي غدا الاثنين لاعتماده. وتوقعت مصادر مطلعة صدور القرار الوزاري للائحة قانون الشركات قبل عيد الفطر. كما توقعت المصادر حذف بنود كائنة في الفصل الثالث من اللائحة تتعلق بالحجز على الحصص في الشركات، وذلك بناء على وجهة نظر «الفتوى والتشريع»، والاكتفاء بالقواعد العامة فقط.

عاطف رمضان

أجهزة نقاط البيع تكشف صرف أكثر من 1,4 مليار دولار كل سنة

اقترب العيد والعطلة الصيفية..مليارات تُصرف في الخارج

المحلل المالي

مع بدء موسم السفر واستعداد الكثيرين للسفر في العيد وخلال الصيف، تنشر «الأنباء» دراسة خاصة عن الإنفاق الاستهلاكي للمواطنين والمقيمين في الكويت وخارجها خلال فترة الـ 6 سنوات الماضية 2010ـ2016، وذلك من خلال الإحصاءات المعلنة من قبل بنك الكويت المركزي عن حجم قيم معاملات اجهزة نقاط البيع.

وشكلت قيمة معاملات اجهزة نقاط البيع نحو 40 مليار دينار، 90٪ منها في الكويت اي ما يعادل 36 مليار دينار (119 مليار دولار)، بينما النسبة المتبقية من المعاملات كانت خارج الكويت نتيجة الإنفاق على التسوق وحجز الفنادق خلال رحلات السفر والتي بلغت قيمتها الإجمالية 2,55 مليار دينار خلال الفترة نفسها او ما يعادل 8,4 مليارات دولار، وبمتوسط 1,4 مليار دولار سنويا. ويلاحظ أن انفاقنا يزداد سنويا، فقد ارتفع بمتوسط 18٪ سنويا للمعاملات عبر اجهزة نقاط البيع. وفي العام الماضي وحده، قفزت 12٪ الى 800 مليون دينار، وذلك على الرغم من أزمة النفط في العام الماضي، التي انخفض تأثيرها هذه السنة مع ارتفاع النفط منذ بداية السنة الى مستويات تفوق 45 دولارا للبرميل، ويرجح ذلك ان تعاود مستويات الانفاق في الخارج هذا الصيف.

أجهزة نقاط البيع

ويتبين من هذه البيانات ان هناك معدل نمو سنوي مركب بلغ 18٪ لقيمة معاملات اجهزة نقاط البيع. وتشير هذه المبالغ الى قوة قطاع التجزئة في الكويت والانفاق الاستهلاكي المرتفع محليا، وفي الخارج على رحلات السفر والسياحة نتيجة القدرة الشرائية العالية للمستهلك الكويتي وشريحة مهمة من المقيمين ذات الرواتب المرتفعة. وايضا يساهم حجم هذه المبالغ المنفقة في قوة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وبالأسعار المثبتة والذي بلغ في 2014 نحو 9403 دنانير(31 ألف دولار).

وبالاضافة الى ذلك هناك نمو قوي في التسهيلات الشخصية المقدمة من المصارف الكويتية، والتي بلغت كما في نهاية مارس الماضي نحو 14,22 مليار دينار ما يعادل 42٪ من محفظة التسهيلات الائتمانية للبنوك وبمعدل نمو سنوي مركب خلال الـ 6 سنوات الماضية بلغ 11٪.

القروض الاستهلاكية

اما القروض الاستهلاكية التي تشكل 8,5٪ من القروض الشخصية والتي تعتبر المحفز الرئيسي للاستهلاك بالإضافة الى الرواتب، حيث بلغت الرواتب الحكومية خلال العام المالي 2014ـ2015 نحو 5,5 مليارات دينار، واجمالي الرواتب الحكومية المدفوعة في 6 سنوات نحو 26 مليار دينار، وسجلت القروض الاستهلاكية معدل نمو سنوي مركب بلغ 10٪ خلال الـ 6 سنوات الماضية لتسجل نهاية شهر مارس الماضي نحو 1,19 مليار دينار.

اما خلال عام 2015 فقد ارتفعت قيم معاملات اجهزة نقاط البيع في الكويت وخارجها بنسبة 13٪ لتسجل 8,64 مليارات دينار بالمقارنة مع 7,63 مليارات دينار خلال 2014.

اما خلال الربع الاول من 2016 فقد بلغت قيمة معاملات اجهزة نقاط البيع في الكويت وخارجها حوالي 2,16 مليار دينار وبنسبة نمو 11٪ عن الربع الاول من 2015، في حين بلغت التعاملات داخل الكويت 1,98 مليار دينار ما يعادل 92٪ من الاجمالي.

مع ارتفاع النفط لمستويات 45 دولارا للبرميل يرجح عودة مستويات الانفاق في الخارج خلال موسم الصيف الحالي

رغم أزمة النفط..الإنفاق عبر أجهزة البيع يقفز 12٪ إلى 800 مليون دينار

عودة متوقعة للإنفاق مع ارتفاع النفط هذه السنة

رحلات السياحة والسفر تستهلك معظم المبيعات عبر أجهزة البيع

قروضنا الاستهلاكية تبلغ 1,2 مليار دينار..ننفق الكثير منها بالسفر

18٪ معدل نمو سنوي مركب لقيمة معاملات أجهزة نقاط البيع

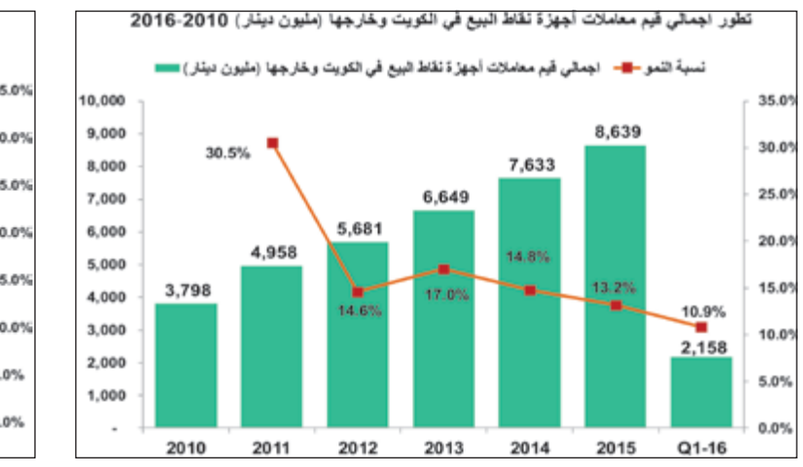

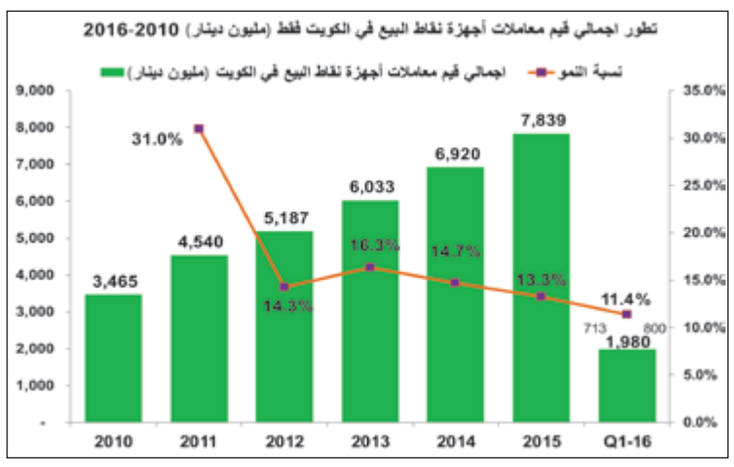

تقرير لوحدة الأبحاث البريطانية كابيتال إيكونوميكس

60 دولاراً لبرميل النفط..
تحوّل موازنة الكويت من العجز إلى الفوائض

أحمد موسى

قال تقرير حديث لوحدة الأبحاث البريطانية كابيتال ايكونوميكس إن الكويت في موقف قوي لمواجهة فترة طويلة من انخفاض أسعار النفط، إلا ان التوقعات تشير إلى أن اقتصادها سيكون بين الأقل نموا في الخليج خلال السنوات المقبلة.

وأضاف التقرير أن مع ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى 50 دولارا للبرميل، ستكون ميزانية الكويت وحسابها الجاري عرضة لتحقيق عجز ولكن ليس بمستويات كبيرة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وقال التقرير إن الكويت تتمتع بمستوى دين منخفضة ووفورات مالية كبيرة وذلك يساهم في تمويل أي عجز للموازنة بسهولة أكبر.

وأوضح التقرير أنه إذا ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات 60 دولارا للبرميل بحلول نهاية العام المقبل، كما تشير غالبية التوقعات فإنه من المرجح أن يتحول العجز في موازنة الكويت إلى فائض في عام 2017.

وأضافت ان الكويت تتوقع ان يبلغ اجمالي الايرادات في ميزانية الدولة نحو 10,3 مليارات دينار وذلك بسبب تعديل سعر برميل النفط في الميزانية من 25 دولارا الى 35 دولارا، فيما تبلغ اجمالي المصروفات المقدرة نحو 18,9 مليار دينار ليبلغ العجز بعد استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة نحو 9,7 مليارات دينار بعد ان كان 12,2 مليار دينار.

وأشار التقرير إلى أنه وعلى الرغم من المصدات المالية للكويت إلا ان التوقعات تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو بطيء، مضيفا ان الحكومة الكويتية وضعت خططا لتشديد السياسة المالية، من خلال الحد من النمو في أجور القطاع العام ومزيد من خفض الدعم.

وبالإضافة إلى ذلك هناك أيضا خطط لفرض ضريبة على الشركات بنحو يبلغ 10٪، كما أنه من المقرر ان تطبق الكويت ضريبة القيمة المضافة جنبا إلى جنب مع دول مجلس التعاون الخليجي بحلول عام 2018.

وأضاف التقرير ان الإجراءات التقشفية التي تنوي الحكومة الكويتية المضي قدما في تنفيذها ربما تدفع وتيرة نمو القطاع غير النفطي إلى مزيد من التباطؤ. وفي الوقت نفسه، فإن الشيخوخة التي تعاني منها حقول النفط في الكويت وعدم وجود طاقة فائضة، ربما تعني أن قطاع النفط من المرجح أن يسجل نموا ضعيفا في 2016ـ2017.

وتمتلك الكويت سابع أكبر احتياطيات نفطية في العالم تقدر بنحو 101,5 مليار برميل، بخلاف 5 مليارات برميل تقع في الحقول المشتركة مع المملكة العربية السعودية، حيث أدت أزمة تراجع أسعار النفط إلى تضرر إيرادات البلاد التي يبلغ إنتاجها اليومي من النفط نحو 3 ملايين برميل ويشكل 3٪ من الإنتاج العالمي.

وأوضح التقرير أن الحكومة ستدفع من خلال خطتها الأخيرة التي أعلنت عنها باتجاه اجراء إصلاحات هيكلية بهدف تحسين بيئة الأعمال ودعم الاستثمار. إلا ان هناك عوائق تتمثل في البيروقراطية المعقدة التي من المرجح أن تبطئ من انعكاسات تلك الإصلاحات على المالية العامة والنتيجة هي أن الاستثمار الخاص والعام سيبقى منخفضا، والحفاظ على النمو المحتمل سيظل عند مستويات متدنية.

وأكد تقرير كابيتال ايكونومكس على ان التوقعات تشير الي نمو الاقتصاد الكويتي بنحو يبلغ 1 إلى 1,5٪ في 2016ـ2018، فيما تشير التقديرات بوصول معدلات التضخم حتى 2018 بين 2 و 2,5٪.

وقال تقرير وحدة الأبحاث البريطانية ان الكويت تمتلك أصولا واحتياطات مالية ضخمة تدار من قبل الصندوق السيادي تقترب من 600 مليار دولار الذي يعد من بين أكبر الصناديق السيادية وأقدمها حول العالم.

الاقتصاد الكويتي سيكون من بين الأقل نمواً في الخليج بالسنوات المقبلة

السياسة التقشفية ستدفع القطاع غير النفطي إلى مزيد من التباطؤ

لتراجع قيمة عقارات المركز المالي "كناري وارف"

"هيئة الاستثمار" من الضحايا المحتملة لخروج بريطانيا من "الأوروبي"

المركز المالي كناري وارف

محمود عيسى

قالت صحيفة ارابيان بيزنس ان المركز المالي المعروف باسم كناري وارف في لندن الذي تملك فيه الهيئة العامة للاستثمار الكويتية عددا من المباني يعتبر من بين الضحايا المحتملين لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وأضافت الصحيفة في مقال بقلم كيرتني ترينويث ـ التي تحمل الجنسية الاسكتلندية ان وضع المستثمرين الخليجيين ـ الذين لهم مصالح في المملكة المتحدة سواء كانت شركات او عقارات ـ يعتبر الآن أسوأ مما كان عليه في 22 يونيو الماضي.

ومن المعلوم ان من بينهم صناديق الثروات السيادية الخليجية والمستثمرين من القطاع الخاص الذين استمتعوا بشكل خاص بالتقاط وشراء المعالم البارزة في لندن والمباني التجارية على مدى العقد الماضي. ولكن فيما تدرس الشركات الأجنبية والدولية إيجابيات وسلبيات إبقاء مقارها في لندن، فإنه من المرجح أن تهبط الإيجارات التجارية والسكنية على الأقل حتى يكون هناك مزيد من اليقين في هذه الأسواق.

خسائر بالمليارات

وفي المركز المالي في كناري وارف في قلب العاصمة البريطانية تمتلك الهيئة العامة للاستثمار الكويتية العديد من المباني، بينما اشترت هيئة قطر للاستثمار حصة الأغلبية في يناير 2015، مع الأخذ في الاعتبار ان الشركات المتخصصة بإدارة العقارات والاستثمارات والمدرجة في بورصة لندن خسرت بالفعل عشرات المليارات من الدولارات من قيمتها في غمرة المخاوف من تراجع الطلب، في حين يتوقع ان يؤدي ضعف أسواق الائتمان الى إضعاف الشهية لإبرام الصفقات والعقود، حيث عانت دول الخليج من تراجع مستويات السيولة المصرفية لديها.

ضعف الجنيه

ولكن في المقابل، تقول الكاتبة ان الكثيرين من المستثمرين في الأسواق البريطانية ربما يكونون الآن في وضع افضل مما لو كانوا لم يدخلوا السوق أصلا، وبالطبع فإن أسعار صرف الجنيه التي أصبحت مواتية أكثر تفتح الأبواب على مصاريعها لاستثمارات جديدة يعتبرها الكثيرون فرصة مواتية.

تبديد المخاوف

ولتبديد مخاوف الخليجيين، فقد سارع السفير البريطاني لدى دولة الإمارات فيليب برهام لطمأنة رجال الأعمال الخليجيين في الامارات خاصة وفي دول الخليج بوجه عام باستمرار نمو العلاقات التجارية بينهم وبين نظرائهم في المملكة المتحدة، مشيرا الى انها لن تتأثر بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

والواقع انه في ظل تقليص العلاقات التجارية مع الاتحاد، فإن بريطانيا ستكون اكثر رغبة في تعزيز علاقاتها مع شركائها الحاليين.

الشركات العقارية المدرجة في بورصة لندن خسرت عشرات المليارات من الدولارات

ضعف أسواق الائتمان سيؤدي إلى إضعاف شهية إبرام الصفقات الخليجية في بريطانيا